معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقابلية التطبيق في الجزائر

International financial reporting standards for small and medium companies and their applicability in Algeria

مش فوزية[1]
جامعة الجزائر 3- الجزائر
meche.fouzia@univ-alger3.dz

آيت محمد مراد
جامعة الجزائر 3- الجزائر
aitmohammed.mourad@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 24 /2021/09 تاريخ القبول: 12 /2021/09 تاريخ النشر:10 /2021/11

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار أهمية معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمعيقات التي تواجه تطبيقه في البيئة المحاسبية الجزائرية.

حيث تشير نتائج الدراسة لأهمية اعداد نظام محاسبي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة لإبراز أهم المعيقات التي تواجه تطبيقه في الجزائر، أهمها عدم مبادرة الهيئات الرسمية بإعداد هذا النظام، ناهيك عن ضرورة توفير المناخ الاقتصادي المناسب، بدءًا بالتركيز على زيادة تكوين الإطارات المؤهلة والملمة بمعايير المحاسبة الدولية.

الكلمات المفتاحية: معايير الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظام خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معايير المحاسبة الدولية.

Abstract:

This study aims to show the importance of applying the international financial reporting standards for small and medium companies and the obstacles facing companies in the Algerian accounting environment.

The results of the study indicate the importance of developing an accounting system for Small and Medium companies in addition to highlighting the most important obstacles to its application in Algeria, the most important of which is the lack of initiative of official bodies to prepare this system, not to mention the need to provide the appropriate economic climate, by starting to focus and more on the training of qualified managers who know international accounting standards.

***Key words**: International financial reporting standards for small and medium companies, Accounting system for small and Medium companies, International accounting standards.*

مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اللبنة الأساسية لبناء وتحريك النشاطات الاقتصادية، باعتبارها تحتل مكانة هامة في معظم اقتصاديات دول العالم سواءً كانت متقدمة أم نامية، نظرًا لما تلعبه من دور كبير في خلق مناصب الشغل والمساهمة في القيمة المضافة وما تملكه من قدرات كبيرة على البقاء والمنافسة، رغم ما تحمله العولمة من تحديات كبيرة على اقتصاديات مختلف الدول خاصة النامية منها.

اذ تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يفوق **98%** من عدد المؤسسات العاملة في الجزائر وتوظف ما يقارب **23.96%** من اليد العاملة (**2017**)، كما تساهم في الناتج الداخلي العام خارج المحروقات بنسبة **85.78%**، ما يدل على مكانة هذه المؤسسات ومساهمتها الفعالة في التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو.

[1] **المؤلف المرسل: مش فوزية، mechefouzia@gmail.com**

بسبب الأهمية التي تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنية الاقتصادية الجزائرية كان لابد من الاهتمام بمختلف الجوانب الإدارية والمحاسبية التي تعمل ضمنها، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونظرا لصغر حجمها تحتاج إلى بناء نظام محاسبي مالي يتضمن معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأنه يعد مرحلة تمهيدية لبداية الاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة من مزاياه وتحسين نوعية المعلومات المالية الموجهة لتلبية احتياجات مستخدميها.

لقد قامت الجزائر بإصدار نظام محاسبي مالي يتوافق مع معايير المحاسبية الدولية بشكلها الكامل **IFRS full** نظرا للضغوطات الدولية المتزايدة حول إرساء نظام محاسبي مالي يوحد قراءة الوضعية المالية للمؤسسات عالميا، كما عممت الجزائر تطبيقه على كافة المؤسسات دون مراعاة معيار الحجم، الأمر الذي شكل عائقا أثناء تطبيقه بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لهذا جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إشكالية الدراسة:

هل البيئة المحاسبية الجزائرية ملائمة لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

الأسئلة الفرعية:

يندرج تحت هذه الإشكالية المطروحة الأسئلة الفرعية التالية:

1/-ما أهمية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

2/-هل تواجه البيئة المحاسبية الجزائرية صعوبات جراء تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

3/-ما هي طرق اعتماد تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

ورغبة في الإجابة عن الأسئلة المذكورة آنفا، يجب إعطاء إجابات إحتمالية من خلال تبني الفرضيات التالية:

1/-تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يحقق مزايا في إعداد وعرض القوائم المالية.

2/-تواجه البيئة المحاسبية الجزائرية معيقات جراء تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3/-يوجد طرق لإعتماد تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

من أجل معالجة الاشكالية تم تقسيم موضوع البحث إلى أربع محاور أساسية وفق ما يلي:

- **المحور الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**
- **المحور الثاني: الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.**
- **المحور الثالث: معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**
- **المحور الرابع: البيئة المحاسبية الجزائرية وصعوبات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة للتعرف على مدى إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومحاولة معرفة آراء مدققي الحسابات والمحاسبين المهنيين حول تأييدهم لوجود معيار دولي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على أسباب تأخر التطبيق الفعلي لهذا المعيار في الجزائر، لتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبيان وتوزيعه على

عينة بلغ عددها **100** مابين مدقق و محاسب مهني، من أجل التأكد من مدى صحة فرضيات الدراسة تم تطبيق أسلوب المسح الشامل على أفراد الدراسة، بالاعتماد على البرنامج الاحصائي **SPSS** لتحليل البيانات وتفسيرها.

- **المحور الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

لا يمكن تقديم تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأن كلمة **"صغيرة"** و **"متوسطة"** هي كلمات لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر، فقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد جورجيا بأن هناك أكثر من (**55**) تعريفًا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في (**75**) دولة، يتم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتمادا على مجموعة من المعايير منها عدد العمال، حجم رأس المال أو خليط من المعيارين معًا وهناك تعريفات أخرى تقوم على استخدام حجم المبيعات أو معايير أخرى.[1]

فالبنك الدولي مثلاً يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال، حيث تعتبر المؤسسة صغيرة إذا كان عدد موظفيها أقل من **50** عاملاً ومؤسسة متوسطة إذا كان عدد موظفيها أقل من **300** عامل.[2]

أما بالنسبة لمجلس معايير المحاسبة الدولية **IASB** فقد عرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المؤسسات الغير خاضعة للمساءلة العامة، كونها تنشر تقاريرها المالية للأغراض العامة وتتصف هذه المؤسسات بأنه لا يتم التعامل في حقوق ملكيتها أو في ديونها في السوق المالي.[3]

أولا: تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

لقد تراوح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين مد وجزر في تحديد مفهوم خاص به، إلى أن استقر في تعريف رسمي جاء بقانون توجيهي تم إصداره سنة **2001م**، فطبقًا للقانون **01-18** المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات المصغرة والمتوسطة وفي المادة **4** منه، "تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج سلع وخدمات:[4]

-تشغل من **01** إلى **250** شخص.

-لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (**02**) دينار جزائري أو لا يتجاوز حصيلتها السنوية خمسمائة (**500**) مليون دينار جزائري.

-تستوفي شروط الاستقلالية.

في إطار سياسة الدولة الهادفة إلى تنويع الاقتصاد ودعم إنشاء الثروة خارج المحروقات تم تعديل القانون السابق رقم **01-18** المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 ليصبح تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب ما جاء في المادة الخامسة (**05**) من القانون رقم **17-02** المؤرخ في **10 جانفي 2017**،" تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من واحد (**01**) إلى مائتين وخمسين (**250**) شخصًا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (**04**) ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (**01**) دينار جزائري، تستوفي معيار الاستقلالية.

فبالمقارنة مع التعريف الوارد في القانون **01-18** يتضح لنا أنه تم تغيير معيار رقم الأعمال السنوي ومجموع الحصيلة السنوية وذلك بالزيادة عما كان سابقًا، هذا راجع أساسا إلى ضرورة تحيين القيم المالية من جهة وتدهور قيمة الدينار في السوق الوطنية من جهة أخرى.

الجدول رقم (01): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري.

المؤسسة / المواصفات	المتوسطة	الصغيرة	المصغرة
عدد العمال	250-50	49-10	9-1
رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	ما بين 400-4000	لا يتجاوز 400	أقل من 40
الحصيلة السنوية (مليون دج)	ما بين 200-1000	لا يتجاوز 200	لا يتجاوز 20

المصدر: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017، الجريدة الرسمية العدد 02 الصادرة في 11 جانفي 2017 ص 5.

ثانيا: التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لقد أعطت السياسة الاقتصادية في الجزائر ومنذ بداية الألفيات الدعم الأكبر لنمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إنشاء الهياكل التي تهتم ببرامج أعدت خصيصا لدعم هذه المؤسسات وهو ما انعكس إيجابا على عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02): العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب طبيعة الملكية إلى غاية 30 جوان 2019.

نوع (م.ص.م)	عدد (م.ص.م)	النسبة المئوية %
1-(م.ص.م) الخاصة		
شخص معنوي	659 573	56.28
شخص طبيعي وتضم كل من:	512 128	43.70
مهن حرة	243 759	20.80
نشاطات حرفية	268 369	22.90
المجموع 1	1 171 701	99.89
2-(م.ص.م) عمومية		
شخص معنوي	244	0.02
المجموع 2	244	0.02
المجموع الكلي	1 171 945	100

Source: Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, N°35, Novembre 2019, p:7

إلى غاية **30 جوان 2019** بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر **1 171 945** مؤسسة، حيث كانت السيطرة و الغلبة المطلقة للقطاع الخاص بنسبة مئوية يقدر بـ **99.89 %**، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام فبلغ عددها **244**مؤسسة أي **0.02%** من العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الملاحظ في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنه شهد منذ بداية الألفية نمواً كبيراً، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (03): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2010	607 297
2011	659 309
2012	711 832
2013	777 816
2014	852 053
2015	934 569
2016	1 022 621
2017	1 074 503
2018	1 141 863
30 جوان 2019	1 171 945

المصدر: نشرات المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووزارة الصناعة والمناجم.

ويمكن توضيح الجدول السابق من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

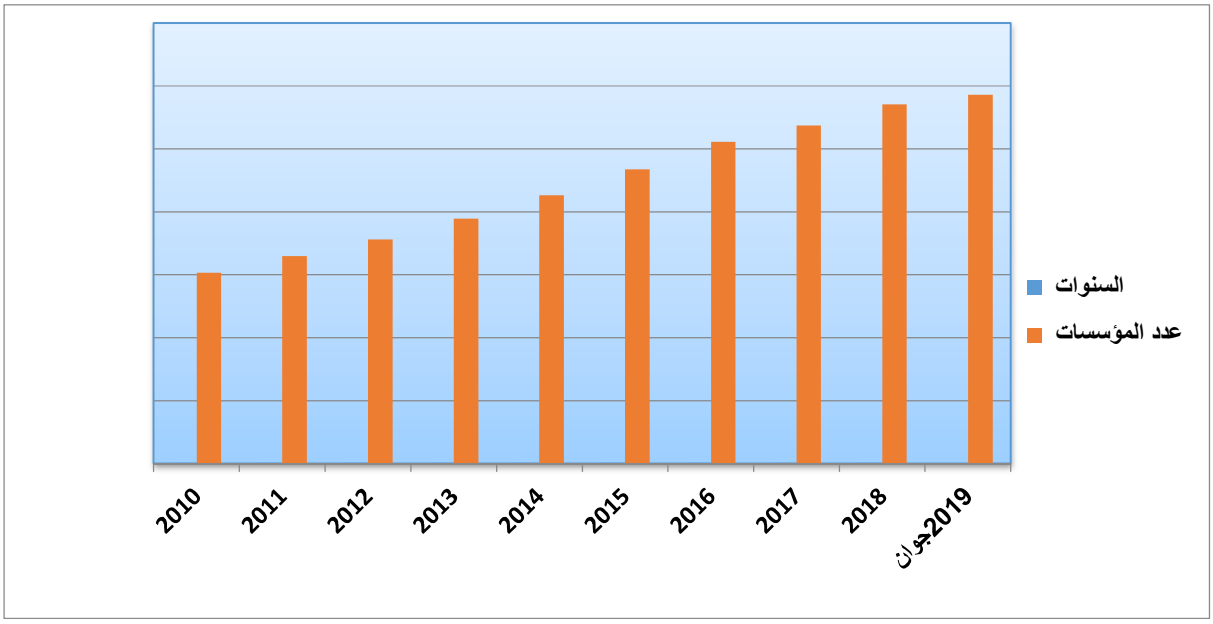

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (03).

من خلال **الشكل رقم (01)** نلاحظ النمو المستمر لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث انتقل من **607 297 مؤسسة** سنة **2010** إلى **1 171 945 مؤسسة** مع نهاية جوان **2019** ويمكن إرجاع الزيادة في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى توجه الجزائر لتحسين المناخ التنموي لهذه المؤسسات من خلال تبني جملة من الإصلاحات والتشريعات القانونية ومجموعة من برامج الدعم، كل

هذه الإجراءات التحفيزية التي تبنتها الجزائر هدفت إلى تهيئة المحيط الملائم والظروف المواتية لترقية نشاطها، والإصلاحات الاقتصادية هذه كان لها الأثر الايجابي على تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قاطرة التنمية المعاصرة لكثير من دول العالم، لإعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري وتكييفه مع متطلبات الأسواق العالمية لابد من الاهتمام أكثر بتأهيل هذه المؤسسات ومنحها الدور القيادي في تعزيز التنمية المستديمة وتحسين دعم قدرتها التنافسية، إكسابها لعناصر التسيير الراشد والابتكار التكنولوجي والارتقاء بالإنتاج إلى آفاق معايير الجودة،[5]وكذا العمل خصوصاً على تحسين الجانب المحاسبي لها والتفكير في إعداد نظام محاسبي خاص بها مكيف مع معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لوضع أول خطوة نحو تقارب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوليًا.

- **المحور الثاني: الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:**

هناك عدة صعوبات تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فمنها ما يتعلق بتأسيسها وهناك ما يتعلق ببقائها واستمراريتها، ومن أبرز هذه الصعوبات نجد:

أولا: صعوبات تمويلية:

يعتبر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء تعلق الأمر باستغلالها حاليا أم بتنظيمها في المستقبل أحد العوامل المعقدة في حياة هذه المؤسسات، لذا نجد عدة عراقيل ناتجة عن عدة عوامل:[6]

-العلاقة السيئة بين البنوك والمؤسسات، حيث تتهم المؤسسات البنوك بأنها لا تجازف وتفضل النشاطات التجارية (ما يتعلق بالاستيراد) على حساب نشاطات الإنتاج والبنوك بدورها تتهم المؤسسات الخاصة بضعف الضمانات التي تقدمها.

-غياب آليات تغطية المخاطر المتصلة بالقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (خطر الصرف-تغيير نسب الفائدة).

-غياب بنك متخصص في تمويل وتنمية هذا القطاع.

ثانيا: معيقات تسويقية:

تنقسم إلى معيقات تسويقية خارجية وتتعلق بالعوامل الخارجية التي تؤثر على السياسة التسويقية كتفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية وعدم توفير الحماية الكافية للمنتجات الوطنية ومعيقات تسويقية داخلية ناتجة عن إهمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجانب التسويقي في نشاطاتها، أو نقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات والمؤهلات لدى العاملين لديها.[7]

ثالثا: مشكل التكوين المهني:

إن ضعف القدرات الإدارية والكفاءة المهنية والتأهيل لمديري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المشاكل التي تتميز بها المؤسسات الجزائرية ،[8]كما يعتبر نقص مراكز التكوين والتأهيل المتخصصة في تكوين العمال والمسيرين عائقًا كبيرًا أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهو يؤثر على إنتاجيتها، باعتبار اليد العاملة أهم عوامل الإنتاج التي يجب أن تحظى بالاهتمام مع توفير كل الظروف والعوامل لتحسين المؤسسة كمًا ونوعًا.[9]

رابعا: معيقات ذات طبيعة إدارية:

تتميز الإجراءات الإدارية المعتمدة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة بالثقل في المراحل الرئيسية لتأسيس المؤسسة حيث يتطلب إنجاز مشروع تجاري في كل من الجارتين تونس والمغرب ما بين إحدى عشر يوم إلى اثني عشر يوم، أما في الجزائر فيتطلب

الأمر **25** يومًا كاملاً، الأمر الذي يجعل من الجزائر في المرتبة ثلاث وخمسون بعد المئة، من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال حسب تقرير البنك الدولي لسنة **2012**م.[10]

خامسا: المشاكل المرتبطة بالعقار:

هناك صعوبات كثيرة تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فيما يخص العقار الصناعي سواء من حيث توفره الإجراءات الإدارية للحصول عليه، السعر وطرق الدفع والتسوية القانونية، بالإضافة إلى غياب سوق عقاري حر وشفاف وديناميكي،[11] وكذا محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي مما يؤدي إلى تزايد أشكال المضاربة على هذه الأراضي، التي تحول حتما دون تنفيذ تعهدات الاستثمار.[12]

سادسا: المشاكل المحاسبية:

غالبًا ما يكون صاحب المؤسسة غير ملم بالإجراءات المحاسبية وقواعدها مما ينجر عنه مشاكل مع الجهات الخارجية (الضرائب) بالإضافة إلى إصدار الهيئة الرسمية لنظام محاسبي مالي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية الكاملة وتطبيقه على جميع المؤسسات، أدى إلى ظهور مجموعة من الصعوبات لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لخصوصيتها ومن جانب آخر لايقدم النظام المحاسبي المالي الحالي قوائم مالية تتسم بالصدق و الشفافية في معالجة جميع الأحداث الاقتصادية وهذا يخلق مشكل التمويل الذي تعاني منه هذه المؤسسات.

بناء على ما سبق يلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعاني مجموعة صعوبات تؤثر على تأسيسها وبقائها، ما يستدعي قيام الجهات الوصية بسن وتفعيل قوانين محفزة للإستثمار في هذا القطاع وتفعيل دور المؤسسات المالية فيما يتعلق بمنح القروض بفوائد وضمانات ميسرة وإعادة النظر في الجانب المحاسبي لهذه المؤسسات.

- **المحور الثالث: معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

تستند عملية تطوير وإصدار المعايير الدولية للمحاسبة **IAS/IFRS** إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية "**IASB**"الذي يساعده مجموعة من اللجان والهيئات في إعدادها وتطويرها،[13] تهدف هذه المعايير الصادرة إلى تلبية احتياجات المحاسبة وتحسين نوعية المعلومات المالية الخاصة بالمؤسسات الكبيرة، إلا أن هذه الأهداف لا تقل أهمية عن أهداف المعلومات المالية في حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تحتاج إلى معايير تضمن جودة تقاريرها المالية وتحقيق الأهداف المرجوة من ورائها.[14]

كما تعتبر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة صعبة ومعقدة التطبيق على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرًا لحجم الإمكانيات التي أصبحت تتطلبها عملية تطبيق هذا الكم الهائل من المعايير مقارنة بالإمكانيات المتوفرة، إضافة للتكاليف المرتفعة مقارنة بالمنفعة الناتجة عن هذا التطبيق.[15]

لذلك قام مجلس معايير المحاسبة الدولي **"IASB"** بتشكيل لجنة خرجت بمسودة معايير مالية دولية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث تهدف هذه المعايير إلى مجموعة مبسطة من المبادئ المحاسبية التي تكون ملائمة لأعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكون مستندة إلى المعايير المحاسبية الدولية، ففي شهر أفريل **2009** تقرر اعتماد إسم معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[16]

يلاحظ أن هذا المعيار يمتاز بالبساطة، اذ تم إزالة وحذف المواضيع التي لا تعتبر ذات صلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع إلغاء بعض خيارات المعالجات المحاسبية وتبسيط طرق الاعتراف والقياس،[17] ووفقا لمجلس معايير المحاسبة الدولية "**IASB**"، من المرجح أن **95%** من المؤسسات على مستوى العالم ستستخدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[17]

أولا: المواضيع والتسهيلات المحاسبية التي جاء بها معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

كما تم الذكر سابقا تضمن المعيار مجموعة من التسهيلات والإجراءات المبسطة من عدة جوانب وهي:

1/–تم شطب المواضيع التالية من المعيار IFRS for SMEs:

الجدول رقم (04): المواضيع التي تم شطبها من المعيار IFRS for SMEs:

البيان	المعيار
1–عائد السهم	IAS 33
2–التقارير المرحلية	IAS 34
3–القطاعات التشغيلية	IFRS 8
4–التأمين	IFRS 4
5–الأصول المقتناة للبيع	IFRS 5

المصدر: خالد جمال الجعارات، "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، الجزء الثاني، دار صفاء للنشر والتوزيع –الأردن–2017، ص 795.

2/–تم استبعاد عدد من الطرق البديلة الواردة في المعايير الكاملة:

ومن بين الطرق البديلة التي تم استبعادها ما يلي:[18]

–طريقة إعادة تقدير الممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة.

–طريقة التجميع النسبي الخاصة بالاستثمارات.

–طريقة إظهار الأدوات المالية كمتوفرة للبيع أو محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.

3/–تسهيل الاعتراف والقياس المحاسبي:

ويتم تسهيل الاعتراف والقياس المحاسبي من خلال:[19]

–لا يتم تقييم الممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة سنويًا، بل عندما تتوفر مؤشرات عن التغيير في القيمة عن السنة السابقة.

–مصاريف البحث والتطوير تعتبر كمصروف في القوائم المالية.

–تكلفة الاقتراض يتم الاعتراف بها كمصروف في القوائم المالية مهما كانت.

–تظهر الأصول البيولوجية بالتكلفة، ويتم استهلاكها بانتظام على عمرها الإنتاجي وتخضع لانخفاض القيمة.

4/–متطلبات الإفصاح في المعيار الجديد أقل كثيرًا عنه في المعايير الكاملة:

إذ تم استبعاد بعض الافصاحات التي لا تلائم حاجات المستخدمين، أو أن الحصول عليها يحتاج إلى كلفة لا تتناسب مع المنفعة منه ومنه فإن متطلبات الإفصاح تنطبق على البنود الجوهرية، فإذا كان البند غير جوهري لا يكون الإفصاح عنه مطلوبًا.[20]

والجدير بالذكر أن مجلس معايير المحاسبة الدولية قام بمراجعة شاملة لهذا المعيار، من خلال تغييرات تضمنت تعديلات وإرشادات دعم أصدرت سنة **2015**، من بين هذه التعديلات السماح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعادة تقييم الممتلكات والمنشآت والمعدات، فهذه التعديلات لا تغير من المتطلبات التي يقوم عليها المعيار، وتعقيبًا على التعديلات المطبقة على المعيار، قال "**هانس هوجيرفورست**"، رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية:

"حقق المعيار الدولي لإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجاحًا باهرًا، وتستخدمه الآن ملايين الشركات في كافة أرجاء العالم ويتوقع أن تعمل التعديلات على تحسين المعيار للشركات ومستخدمي التقارير المالية ونتيجة لذلك، نتوقع ازدياد انتشار الاعتماد، بما يحسن إعداد التقارير والإتساق بين الشركات دون وجود ضرورة للمساءلة العامة في جميع أنحاء العالم".[21]

ثانيا: أهمية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نظرا للدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمكانة الهامة والحساسة لهذا القطاع في تنشيط الاقتصاد المحلي وحتى الدولي، أدى بمجلس معايير المحاسبة الدولية **"IASB"** لإصدار معيار دولي خاص بهذا القطاع.

حيث تكمن أهمية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ضمان إحتواء القوائم المالية على معلومات ذات جودة عالية، تتميز بالشفافية لمستخدميها وقابليتها للمقارنة على جميع الفترات ويمكن توليدها بتكلفة لا تتجاوز منافع المستخدمين، لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

- **المحور الرابع: البيئة المحاسبية الجزائرية وصعوبات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

يساعد الامتثال لمعيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الارتقاء بجودة البيانات المالية ومنه المعلومة المحاسبية الناتجة عن هذه الأخيرة، حيث تلعب دورًا كبيرًا في اتخاذ قرارات إستثمار رؤوس الأموال وقرارات الحصول على القروض.

في الواقع تعتمد الجزائر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جميع مؤسساتها، بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا أمر غير عملي فمعظم هذه المؤسسات واجهت صعوبات جراء تطبيق هذا النظام الذي لم يأخذ خصوصيتها بعين الاعتبار، فضلا عن العديد من الإجراءات وقواعد التقييم التي جاء بها النظام ولم تطبق أساسا في المؤسسات الكبيرة.[22]

من أمثلة تلك الصعوبات التي تواجهها هذه المؤسسات، هي ضرورة القيام باختبارات نقص القيمة في نهاية كل سنة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، الأمر الذي لن تتحمله هذه المؤسسات لإرتفاع تكاليف القيام بهذه العملية،[23] لهذا السبب ولأسباب أخرى على المشرع الجزائري التفكير في إعداد نظام محاسبي مالي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حدود إمكانيتها والظروف المحيطة بها.

وعليه تم إستظهار رأي المحاسبين المهنيين ومدققي الحسابات في الجزائر فيما يخص معيقات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البيئة المحاسبية الجزائرية.

أولا: الدراسة الميدانية:

1/–هيكل الاستبيان وفرضياته:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة آراء واقتراحات عينة من المحاسبين المهنيين ومدققي الحسابات حول المعيقات التي يمكن أن تعرقل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البيئة المحاسبية الجزائرية، حيث تم تصميم استبيان كخيار مناسب لإختبار مجموعة من الفرضيات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة، هذا الاستبيان يشترط معرفة مسبقة بالمعيار "**IFRS pour PME**".

2/–أدوات جمع المعلومات:

تم تصميم استبيان مرتبط بموضوع الدراسة يتكون من محورين، الأول يتضمن معلومات عامة، أما الثاني يتضمن أسئلة عن فرضيات الدراسة، كما تم استخدام مقياس" **LIKERT"** الخماسي في جميع أسئلة فرضيات الدراسة.

3/–صدق وثبات الاستبيان:

***صدق الاستبيان:** لقد تم عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة المتخصصين في المحاسبة، لهم خبرة طويلة في هذا المجال للتحقق من صدق الأداة، طلب منهم إبداء الرأي حول الفقرات ومحاور الاستبيان، وذلك بحذف، وتعديل واقتراح فقرات جديدة ومناسبة الأداة لموضوع الدراسة.

***ثبات الاستبيان:** استخدم معامل الارتباط **"ألفا كرونباخ"** من أجل تحديد الإتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يحقق مزايا في إعداد وعرض القوائم المالية **0.567**، تواجه البيئة المحاسبية الجزائرية معيقات جراء تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة **0.572**، يوجد طرق لاعتماد تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر **0.562**، المجموع الكلي: **0.567**، حيث تشير القيم الواردة أن الأداة تتمتع بدرجة ثبات مناسبة وتفي بأغراض هذه الدراسة.

4/–عينة الدراسة:

بالنسبة لعينة الدراسة لم يتم تحديدها بشكل مسبق قبل توزيع أو نشر استمارة الاستبيان حيث تم توزيع **100** استمارة على عينة عشوائية اشتملت على محاسبين مهنيين ومدققي حسابات، تم إستعادة **70** إستمارة بعد استبعاد الاستبانات غير صالحة.

5/–أساليب التحليل الاحصائي:

بعد جمع المعلومات وترميزها بالطرق الاحصائية المناسبة باستخدام برنامج الرزم الاحصائية **"SPSS"**، تم الإعتماد على النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، بالإضافة إلى معامل الارتباط **"ألفا كرونباخ"**.

6/–تحليل نتائج الاستبيان ومعالجة الفرضيات:

- **الخصائص الديموغرافية للعينة:**

✓ **القطاع الذي تنتمي إليه:** بلغت نسبة المؤسسات التي تنتمي إلى القطاع الخاص **88%** أما القطاع العام (الحكومي) **9%** وفيما يخص القطاع المختلط **3%**، يتم تفسير إنتشار القطاع الخاص إلى سياسة الخوصصة التي تنتهجها الجزائر.

✓ **الشكل القانوني لمؤسستكم؟** بلغت نسبة المؤسسات الفردية **77%** يليها شكل الشركة ذات المسؤولية المحدودة**15%**، بينما أخذ شكل شركة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة وشركة التوصية البسيطة **2%**، أخيراً شكل شركة المساهمة**1%**، كما يفسر الانتشار الكبير للمؤسسات الفردية في الجزائر إلى الإجراءات القانونية البسيطة عند إنشائها ورأس مالها المحدود وكذا البساطة في مجال الأعمال.

✓ **عدد العمال خلال آخر دورة:** بلغ عدد المؤسسات التي توظف أقل من 10 عمال **70%**، أما عدد الموظفين بين 10 و50 عامل **28%**، أما ما بين 50 و250 عامل **2%**وهي أقل نسبة، هذا الاختلاف راجع إلى تقسيم المؤسسات بين المصغرة والصغيرة والمتوسطة.

- **نتائج اختبار الفرضيات:**

الجدول رقم (05): تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحقيق مزايا في إعداد وعرض القوائم المالية:

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	ألفا كونباخ	الانحراف المعياري
1-تتميز القوائم المالية المعدة وفقًا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالسهولة والبساطة والملائمة.	%14.3	%74.3	%7.1	%4.3	/	3.99	0.604	0.625
2-يساعد معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقييم أداء المؤسسة والتعرف على مركزها بكل دقة.	%20	%70	%5.7	%4.3	/	4.06	0.560	0.657
3-معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسهل عمليات الاعتراف والقياس المحاسبي.	%24.3	%67.1	%5.7	%2.9	/	4.13	0.556	0.635
4-رفع جودة المعلومات الموجهة للمستخدمين الداخليين والخارجيين.	%14.3	%71.4	%7.1	%7.1	/	3.93	0.553	0.709
5-تمكين المستثمرين والمقرضين من عمل مقارنة بالأداء المالي لجميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نفس النوع.	%22.9	%61.4	%8.6	%7.1	/	4	0.562	0.780

المصدر: مُعد بناءً على أساس الاستبيان

تشير نتائج الجدول رقم (**05**) إلى اتفاق **91.4%** من مدققي الحسابات والمحاسبين المهنيين على أهم مزايا تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يتمثل في تسهيل عمليات الاعتراف والقياس المحاسبي، يدعم ذلك الوسط الحسابي البالغ قيمته (**4.13**)، وبإنحراف معياري (**0.635**)، وترجع أهمية الاعتراف والقياس المحاسبي إلى تأثيره على نتائج المعلومات المالية التي تستخدم في صنع القرار، وجميع المتغيرات ساهمت بإيجابية في هذا المبدأ.

وعليه الفرضية الأولى التي مفادها: "تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يحقق مزايا في إعداد وعرض القوائم المالية"، صحيحة باعتبار هذا المعيار جاء بمجموعة من المعايير المحاسبية المبسطة والملائمة لاحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بالإضافة إلى تقييم أدائها والتعرف على مركزها المالي بكل دقة، حيث أكدت عينة الدراسة على أهمية هذا المعيار وضرورة العمل على جعله مرجع محاسبي لتسهيل العمل المحاسبي الخاص في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (06): معيقات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	ألفا كونباخ	الانحراف المعياري
1-تعتبر البيانات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بيانات مالية للأغراض الخاصة(أي موجهة خصيصًا للجهات الضريبية).	/	/	%8.6	%27.1	%64.3	1.44	0.602	0.651
2-قلة المحاسبين المهرة الملمين بالمعيار الدولي للإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	%8.6	%52.9	%11.4	%27.1	/	3.43	0.546	0.986
3-عدم قيام الهيئات الرسمية في الجزائر بإصدار نظام محاسبي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	%57.1	%18.6	%14.3	%10	/	4.23	0.586	1.038
4-تهرب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإفصاح عن الأرباح الحقيقية.	%22.9	%14.3	%14.3	/	%48.6	2.11	0.578	1.246
5-يعتبر تطبيق هذا المعيار من وجهة نظر أصحاب المؤسسات تدخل في خصوصياتها وإعاقة لأعاملها الفردية.	/	%7.1	%14.3	%75.7	%2.9	2.26	0.550	0.630

المصدر: مُعد بناءً على استمارات الاستبيان

تشير نتائج الجدول رقم (**06**) إلى اتفاق **75.70%** من مدققي الحسابات والمحاسبين المهنيين يرون أنه من بين المعيقات التي تواجه تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يتمثل في عدم قيام الهيئات الرسمية بإصدار نظام محاسبي خاص بهذ المؤسسات ويدعم ذلك الوسط الحسابي البالغ قيمته (**4.23**)، بإنحراف معياري (**1.038**) وجميع المتغيرات ساهمت بإيجابية في هذا المبدأ.

ومن المعيقات التي تم الإشارة إليها من طرف المستجوبين، التي لم يتم التطرق إليها في الاستبيان هي أن المناخ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الحالي لا يسمح بالحصول على معطيات مالية تتصف بالشفافية وبالتالي عدم التطبيق الجيد لمعايير المحاسبة الدولية.

فيما يخص، هل هناك تهرب لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإفصاح عن الأرباح الحقيقية وأن المعلومات المالية لهذه المؤسسات هي معلومات مالية موجهة خصيصًا للجهات الضريبية، فهي نظرة خاطئة حيث أكدت أراء المحاسبين المهنيين ومدققي الحسابات أن هذه البيانات يتم إعدادها لهدفها الأساسي وهو تقديم صورة صادقة وحقيقية عن نشاط المؤسسة الفعلي وليس التهرب أو للجهات الضريبية فقط.

مما سبق فإن الفرضية الثانية التي مفادها:" تواجه البيئة المحاسبية الجزائرية معيقات جراء تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، صحيحة حيث أكدت أراء المحاسبين المهنيين ومدققي الحسابات على وجود مجموعة من المعيقات تعرقل تطبيق هذا المعيار أهمها عدم مبادرة الجهات المعنية بإصدار نظام محاسبي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (07): تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وطرق اعتماده.

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	ألفا كونباخ	الانحراف المعياري
1-النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر حاليًا ملائم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	/	%7.1	%10	%54.3	%28.6	1.96	0.543	0.824
2-تطبيق نظام محاسبي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قائم بشكل مكيف على معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	%35.7	%52.9	%11.4	/	/	4.24	0.650	0.647
3-عند تطبيق نظام محاسبي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتم التحويل اختياريًا (إذا رأته المؤسسة مناسبًا).	%10	%15.7	%22.9	%37.1	%14.3	2.7	0.510	1.196
4-عند تطبيق نظام محاسبي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتم التحويل بشكل إلزامي بعد التهيئة خلال فترة التحول.	%35.7	%11.4	%14.3	%8.6	%2.9	3.99	0.576	1.042
5-عند تطبيق نظام محاسبي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتم التحويل إلزاميًا (التحول في توقيت محدد).	%1.4	%7.1	%21.4	%52.9	%17.1	2.23	0.531	0.871

المصدر: مُعد بناءً على استمارات الاستبيان

تشير نتائج الجدول رقم (**07**) إلى اتفاق **88.60%** من مدققي الحسابات والمحاسبين المهنيين يرون أن طريقة اعتماد نظام محاسبي مالي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يكون بشكل مكيف مع معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويدعم ذلك الوسط الحسابي البالغ قيمته (**4.24**)، بإنحراف معياري (**0.647**)، على الرغم من أن جميع المتغيرات ساهمت بإيجابية في هذا المبدأ، إلا أن **82.90%** لا يتفقون حول الفقرة **1** التي تنص على أن النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر حاليًا ملائم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يدعم ذلك الوسط الحسابي الذي بلغ قيمته (**1.96**)، بإنحراف معياري (**0.824**).

وعليه الفرضية الثالثة التي تتضمن: " يوجد طرق لاعتماد تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، صحيحة فلقد أشار معظم مجتمع الدراسة على أن النظام المحاسبي المالي المطبق حاليًا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير ملائم، وأكدوا على أهمية إعداد نظام محاسبي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قائم بشكل مكيف على معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتم التطبيق بشكل إلزامي وذلك بعد التهيئة خلال فترة التحويل وأصرت عينة الدراسة على ضرورة التهيئة قبل الإلزام بالتطبيق من خلال القيام بدورات تكوينية مكثفة لتسهيل وإنجاح عملية التطبيق.

ثانيا: تحليل نتائج الدراسة:

من خلال تحليل البيانات واختبار الفرضيات توصلنا إلى النتائج التالية:

- أجمع المحاسبون المهنيون ومدققي الحسابات على أن معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتميز بالسهولة والبساطة والملائمة وهذا ما يتطابق مع احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- اتفق مدققو الحسابات أن معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية لهذه المؤسسات، نتيجة تبني هذا المعيار لإجراءات سهلة وملائمة تساهم في تبسيط العمل المحاسبي.
- يرى المحاسبون المهنيون ومدققي الحسابات أن معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن المستثمرين والمقرضين من عمل مقارنة بالأداء المالي لجميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نفس النوع، كذا الرفع من جودة المعلومات المحاسبية والمالية الموجهة للأطراف الداخلية والخارجية.
- اتفق مدققو الحسابات بأن هناك مجموعة من المعيقات التي تواجه تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهمها، عدم مبادرة الهيئات الرسمية في الجزائر بإعداد وإصدار نظام محاسبي مالي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- يرى المحاسبون المهنيون ومدققو الحسابات أن النظام المحاسبي المالي المطبق حاليًا غير ملائم للاحتياجات والإمكانيات المادية والمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- أجمع مدققو الحسابات على ضرورة مراعاة خصوصية البيئة المحاسبية الجزائرية في إعداد نظام محاسبي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتماده بشكل إلزامي، ذلك بعد التهيئة وتحضير المؤسسات خلال فترة التحول، عن طريق برمجة دورات تكوينية وأيام دراسية لنجاح عملية التطبيق.
- من خلال الدراسة والمقابلة الشخصية لبعض محافظي الحسابات أكد وأصر هؤلاء على ضرورة تشجيع العمل بالمحاسبة على أساس القطاعات والمطالبة بنظام محاسبي خاص بكل قطاع لتسهيل العمل المحاسبي.

ثالثا: الاقتراحات:

- ترقية وتطوير آليات التمويل الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذلك بتذليل العراقيل المتعلقة بمنح القروض البنكية وتوفير السهولة والسرعة في الاجراءات الادارية.
- العمل على إنشاء مراكز متخصصة تعمل على تلبية احتياجات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الجانب الإداري، وتقديم معلومات مفصلة عن القواعد والاجراءات الادارية وكذا المحاسبية الواجب اتباعها عند إنشاء وسيرورة المنشآت.
- ضرورة وجود نظام محاسبي مالي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى الجهات الوصية تحديد نطاق المؤسسات التي ينطبق عليها.
- ضرورة إعداد وإصدار أنظمة محاسبية على أساس القطاعات، لتسهيل العمل المحاسبي في الجزائر.
- العمل على خلق مناخ اقتصادي ملائم وسن نصوص تشريعية هدفها تحسين الأنظمة المالية والضريبية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الاهتمام أكثر بمعايير المحاسبة الدولية وفتح مدارس ومعاهد (عامة وخاصة) لتكوين في معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق وكذا فتح تخصص خاص بمعايير المحاسبة الدولية في الجامعات الجزائرية.

- وضع مرجع محاسبي وطني (كتب–مجلات–مواقع الكترونية ...الخ) تحت تصرف المحاسبين ومدققي الحسابات للإطلاع على كل ما يتعلق بمعايير المحاسبة الدولية.

رابعا: الخلاصة:

في الختام وبناءًا على النتائج السابقة في شقيها النظري والتطبيقي يمكن القول بأن تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يحتاج إلى توفير المناخ الاقتصادي المناسب وتهيئته، الذي يتضمن تحسين الأنظمة المالية والضريبية والاجتماعية للمؤسسات ليكون تطبيقه ذو فعالية، مع العمل أكثر على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جميع الجوانب وعولمة هذا القطاع الذي يعتبر أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

قائمة المراجع:

1.BENOIT PIGE, '' Les normes comptables : cadre conceptuel et gouvernance'', édition ems, France, 2017, p83.

2. Mimouni yassine, Bougutaia Soufyane," La problématique de création des PME innovantes en Algérie : étude de cas sur les PME Innovantes du secteur TIC, revues AL Bashaer Economic Journal, L'Algérie, (vol 4, N°03), 2018, p 805.

3. Olivier Schérer, Cécile saint jean,"IFRS Arrêté des comptes 2015 '', Edition Francis Lefebvre, France, 2016, p2560.

4. Salim Alibhai et autre, "2019 Interpretation and Application of IFRS Standards", edition Wiley, états – unis, 2019, p20.

5. أحمد رحموني، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري"، دار المكتبة المصرية للنشر والتوزيع –مصر–، 2011، ص 81.

6.**المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين**،

http:// www.ascasociety.org/news.aspx?id=1238&group_key=news, consulté le : 07/11/2019 à 11 :01.

7. المشهراوي أحمد، الرملاوي وسام، "أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الأجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها"، مجلة جامعة الأقصى، –فلسطين– سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 19، العدد الثاني،– سنة 2012، ص 125.

8. **سعيداني محمد السعيد**، "مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، –الجزائر–، 2014، ص171.

9. سيلمان بوفاسة، موسى سعداوي، "أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة–دراسة عن ولاية المدية–"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة جامعة الجزائر 3،–الجزائر–، العدد 31، 2015، ص 47.

10. **صالح صالحي**، "أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، مجلة علوم اقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، سطيف، –الجزائر– العدد 03، 2004، ص 39.

11. **عثمانية رؤوف**، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة"، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، –الجزائر–2016م، ص43.

12. **عمر عزاوي، أمال مهاوة،** "المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –فرصة وتحدي للدول النامية (معايير الإبلاغ المالي الإشارة لتجربة الجزائر)–، مجلة الباحث –الجزائر–، العدد 11، 2012، ص96.

13. **فاطمة الزهراء مومن، هشام أمجوج، لعبيدي مهاوات،** "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم"، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الوادي –الجزائر– يومي 06-07 ديسمبر 2017، ص1.

14. **كردودي سهام، زعرور نعيمة،** "معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الوادي –الجزائر– يومي 06-07 ديسمبر 2017، ص9.

15. **لخلف عثمان، مهلل عبد المالك، صفية بوزار، أمين مزياني،** "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –الأهداف والآليات، دار تهرافي للنشر والتوزيع–الجزائر–، طبعة 2014، ص40.

16. **محمد إبراهيم عبد اللاوي،** "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطارها النظري والتطبيقي"، دار الحامد للنشر والتوزيع، –الأردن– الطبعة الأولى 2017، ص 39.

17. **مقدم خالد،** "معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية وتأثير جماعة الضغط–المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (09)الأدوات المالية–، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، ورقلة –الجزائر–، العدد 02، 2016، ص 84.

18. **مهلل عبد المالك،** "دور الشراكة والمناولة في تطوير التكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة"، دار تهرافي للنشر والتوزيع –الجزائر– 2014، ص 122.

19. **مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمعيار الدولي للتقارير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم،** المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، –السعودية–، إصدار 2018/2017، ص 20.

20. **مواعي بحرية،** "التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في ظل المعايير المحاسبة الدولية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، –الجزائر– 2016، ص109.

21. **ميشيل سعيد سويدان، محمود حسن قاقيش، هنادي تركي بطاينة، لينا جمال حماد،** "مدى ملائمة معايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في الأردن –دراسة استكشافية من وجهة نظر مدققي الحسابات الأردنيين، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الأردن، المجلد 14، العدد2، 2018، ص244.

22. **هاني التابعي، حنان أحمد رويحة،** "أثر المعيار الدولي الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم على تحديد الوعاء الضريبي في الشركات المصرية (دراسة نظرية تحليلية)"، المؤتمر السنوي الخامس لقسم المحاسبة، القاهرة–مصر– يوم: 2014/09/27، ص8.

23. **يحي دريس،** "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد العالمي"، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، –الجزائر–2015م، ص223.

الهوامش:

[1] هاني التابعي، حنان أحمد رويحة، "**أثر المعيار الدولي الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم على تحديد الوعاء الضريبي في الشركات المصرية (دراسة نظرية تحليلية)**"، المؤتمر السنوي الخامس لقسم المحاسبة، القاهرة-مصر- يوم: 2014/09/27، ص8.

[2] محمد إبراهيم عبد اللاوي، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطارها النظري والتطبيقي**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، -الأردن- الطبعة الأولى 2017، ص 39.

[3] مؤسسة **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمعيار الدولي للتقارير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم**، المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، -السعودية-، إصدار 2018/2017، ص 20.

[4] مهلل عبد المالك، "**دور الشراكة والمناولة في تطوير التكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة**"، دار تهرافي للنشر والتوزيع – الجزائر- 2014، ص 122.

[5] سيلمان بوفاسة، موسى سعداوي، "**أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة-دراسة عن ولاية المدية-**"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة جامعة الجزائر 3،-الجزائر-، العدد 31، 2015، ص 47.

[6] لخلف عثمان، مهلل عبد المالك، صفية بوزار، أمين مزياني، "**تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –الأهداف والآليات**، دار تهرافي للنشر والتوزيع- الجزائر-، طبعة 2014، ص40.

[7] المشهراوي أحمد، الرملاوي وسام، "**أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الأجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها**"، مجلة جامعة الأقصى، -فلسطين- سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 19، العدد الثاني،- سنة 2012، ص 125.

[8] Mimouni yassine, Bougutaia Soufyane," **La problématique de création des PME innovantes en Algérie** : **étude de cas sur les PME Innovantes du secteur TIC**, revues AL Bashaer Economic Journal, l'Algérie, (vol 4, N°03), 2018, p 805.

[9] أحمد رحموني، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري**"، دار المكتبة المصرية للنشر والتوزيع –مصر-، 2011، ص 81.

[10] يحي دريس، "**متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد العالمي**"، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، -الجزائر-2015م، ص223.

[11] عثمانية رؤوف، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**"، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، -الجزائر-2016م، ص43.

[12] صالح صالحي، "**أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**"، مجلة علوم اقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، سطيف، -الجزائر- العدد 03، 2004، ص 39.

[13] BENOIT PIGE, **'' Les normes comptables** : **cadre conceptuel et gouvernance''**, édition ems, France, 2017, p83.

[14] فاطمة الزهراء مومن، هشام أمجوج، لعبيدي مهاوات، "**المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم**"، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الوادي –الجزائر- يومي 06-07 ديسمبر 2017، ص1.

[15] مقدم خالد، "**معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية وتأثير جماعة الضغط-المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (09)الأدوات المالية-**"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، ورقلة –الجزائر-، العدد 02، 2016، ص 84.

[16] كردودي سهام، زعرور نعيمة، "**معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الوادي –الجزائر- يومي 06-07 ديسمبر 2017، ص9.

[17] Olivier Schérer, Cécile saint jean,"**IFRS Arrêté des comptes 2015 ‘’**, Edition Francis Lefebvre, France, 2016, p2560.

[18] ميشيل سعيد سويدان، محمود حسن قاقيش، هنادي تركي بطاينة، لينا جمال حماد، "**مدى ملائمة معايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في الأردن –دراسة استكشافية من وجهة نظر مدققي الحسابات الأردنيين**"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الأردن، المجلد 14، العدد2، 2018، ص244.

[19] عمر عزاوي، أمال مهاوة، "**المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –فرصة وتحدي للدول النامية (معايير الإبلاغ المالي الإشارة لتجربة الجزائر)–**"، مجلة الباحث –الجزائر–، العدد 11، 2012، ص96.

[20] ميشيل سعيد سويدان، محمود حسن قاقيش، هنادي تركي بطاينة، لينا جمال حماد، مرجع سبق ذكره، ص244.

[21] http:// www.ascasociety.org/news.aspx?id=1238&group_key=news, consulté le : 07/11/2019 à 11 :01.

[22] سعيداني محمد السعيد، "**مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، –الجزائر–، 2014، ص171.

[23] مواعي بحرية، "**التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في ظل المعايير المحاسبة الدولية**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، –الجزائر– 2016، ص109.